إذا كنا أعلنا الحرب فلماذا لا تُكشف الأوراق ؟!

د. شروق الفواز

التفاصيل الجديدة التي صرحت بها وزارة الداخلية السعودية عن الانجاز الأخير الذي حققته في القبض على خلايا إرهابية جديدة تثير الدهشة والقلق،من إصرار هذه الفئة على الإفساد ورغبتها المحمومة في القتل والسيطرة.

ولا يقف الأمر عند حدود الدهشة وعدم التصديق بل إنه يستحثنا على طرح أكثر من سؤال.

تناقلت الصحف ووكالات الأنباء معلومات مهمة(أن الخلايا الإرهابية عمدت إلى تجنيد عناصر غير مطلوبة لدى وزارة الداخلية، تضمنت وجوهاً وأسماء لا قيد لها في سجل المشتبه بهم لدى الوزارة. وأضافت أن الخلايا اتخذت صالات رياضية تعمل في مجال اللياقة البدنية مواقع لتجمع عناصرها، بدلاً من الأوكار والمزارع والاستراحات...).

فهل لا يزال لهذه الفئة المخربة الحاقدة قبول في المجتمع ؟

كيف استطاعت تجنيد عناصر جديدة من أبناء هذا الوطن ؟

وهذا التنوع والتجديد في الوسائل وأماكن الالتقاء ألا يستوجب المزيد من التوعية والشفافية بحقيقة أهدافها ووسائلها ودوافع من هم وراءها وأسمائهم.

الإصرار الذي تبديه هذه الفئة الحاقدة على النيل من كرامة وثروات هذا البلد وزعزعة أمنه واستقراره يؤكد بأننا في حالة حرب حقيقية يسعى فيها العدو جاهدا لتحقيق النصر.

جبنه وسواد أحقاده ودوافعه تدعوه للتخفي وراء مسميات عدة يستغلها لاستثارة عواطف المضَلَّلين وكسب تأييدهم واستغلال شبابهم وعزيمتهم وأوقاتهم فيغري من أعيته الحاجة أو ضعفت نفسه بالمال، ويستثير من أهلكه الفراغ والملل بوعود بالبطولة والتسيّد فينساق وراءه مدفوعا بالاستثارة ومشحونا برغبته الملحة في إثبات الذات.

هذه المفاتيح يستغلها العدو بدهاء ويستغل الشقوق التي يعاني منها مجتمعنا فيخرج من جحوره زاحفا بصمت ليبث سمومه ويلدغ.

نحن في حالة حرب على الارهاب الظاهر والمبطن وفي الحروب لا بد أن تكشف الأوراق ليُعرف العدو من الصديق وليستطيع كل مواطن ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن وطنه وأمنه وخيرات أرضه.

ليس من السهل على الآباء والإخوة والأخوات ولا الجار أو الأقارب تمييز المبتلى منا أو ذاك الموشك على السقوط ليعلنوا الحذر ويطلقوا إشارات التنبيه أو ليتحركوا بشجاعة للصد والدفاع. فمع هذا الانفتاح المربك الذي تشابهت فيه الكثير من الصور والمسميات التي تخفي وراءها دوافع وأهدافا مختلفة صعب التمييز واختلط الأمر فما عاد من السهولة لندركه ونتنبه لمواضع الخطر فيه.

رجال الأمن كانوا ولا يزالون يقومون بواجبهم ببطولة واستبسال وإخلاص لكن الأمر لا يقف عند حدودهم فعندما تستهدف الأوطان فالكل لا بد أن يهبّ ليشارك.

نقلا عن صحيفة (الرياض) السعودية

الصناديق الخليجية تقر الأسبوع القادم تمويل مشاريع إنمائية واللجنة اليمنية السعودية تبحث رفع مستوى التبادل التجاري

صنعاء / سبأ:

يعقد بصنعاء في الـ ٧من مايو الجـاري اجـتـمـاع مـشـترك بين الحكومة اليمنية والصناديق الإنمائية الخليجية يكرس لبحث اتجاهات الدعم المتعلقة بتمويل عدد من المشاريع الإنمائية في اليمن.

وأكـد وكيل وزارة التخطيط والتـعـاون الـدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر لـ"وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)" أنه سيتم خلال الاجتماع إقرار تمويل مشاريع تنموية في مجالات المياه والصرف الصحي و التعليم الفني والتدريب المهني كما سيتم مناقشة التفاصيل الفنية والتمويلية المتعلقة بتنفيذ عدد من المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (٢٠٠٦م).

وكانت الصناديق الخليجية قد أقـرت في اجتماعها الأخـير الذي عقد في الكويت في مارس المنصرم تمويل مشروع المرحلة الثانية لمطار صنعاء الدولي ومكوناته في ضوء الدراسة النهائية له، وكذا مشروع المحطة الغازية الثانية في مأرب وخطوط النقل التي تقدر كلفته الإجمالية بحوالي ٣٠٠ مليون دولار.

يشار إلى أن اجتماعات اللجنة اليمنية –الخليجية التي عقدت مؤخرا في الرياض كانت قد أقرت تخصيص التعهدات المالية لبعض المشاريع الرئيسية في قطاعات اقتصادية محددة في اليمن.

على صعيد متصل تعقد لجنة المـتـابـعـة الـوزاريـة اليمنية–السعودية منتصف مايو الجاري اجتماعا لها في العاصمة السعودية الرياض تكرس لمناقشة جملة من القضايا المتصلة بأطر التعاون الثنائي بين اليمن والمملكة العربية السعودية.

وعلمت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) من مصادر مطلعة بوزارة التـخـطـيـط والـتـعـاون الـدولي أن اللـجـنـة الـوزاريـة اليمنية – السعودية ستبحث جملة من القضايا المتعلقة بتفعيل وتطوير أطر التعاون القائمة بين البلدين وبخاصة ما يتعلق برفع مستوى التبادل التجاري والبيني المشترك وإضـفـاء المـزيـد مـن المـرونـة والتسهيلات المساعدة على رفع مستوى انسياب الصادرات المحلية من كلا البلدين وكذا منح المزيد من التسهيلات لدخول المنتجات الـزراعـيـة اليمنية إلى الأسـواق السعودية إضافة إلى بحث الأطر التنفيذية لتفعيل مستوى التعاون والـتـبـادل الثنائي بـيـن البلدين عبر منفذ الوديعة وهو ما أبدت المملكة حرصها على تفعيله عبر التوجيهات الملكية الصريحة التي أصدرها مؤخرا صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدا لعزيز ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الـوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية الشقيقة .

وأفـادت المصادر أن اجتماعا للـجـنـة الـتـحـضـيـريـة لمجلس التنسيق اليمني– السعودي سيعقد في وقت لاحق من اجتماع اللجنة الـوزاريـة اليمنية – السعودية بهدف بلورة نتائج اجـتـمـاع اللجنة الـوزاريـة في المقررات المتعلقة بالتحضيرات الجارية لاجتماعات الدورة الـ ١٧ لمجلس التنسيق اليمني– السعودي التي سيرأسها كل من رئـيـس الـوزراء الدكـتـور علـي محـمـد مجـور وصـاحـب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

العطية يؤكد على أهمية توفير بيئة استثمارية جيدة أمام القطاع الخاص الوطني والعربي

بيروت / نبا :

أكد عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية وأمنية وتحسين البيئة الاستثمارية في مناطق الوطن العربي من شانه أن يؤدي إلى تكامل إقليمي بين دول الوطن العربي.

كما أكد أن توفير بيئة استثمارية جيدة أمـام القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي يعد من أهم شروط تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات العربية منها والأجنبية فضلا عن المحافظة على استقرار رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية في محيطها بدلا من أن تتدفق لتصب في شرايين الاقتصاديات الأجنبية.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون في مداخلة له في افتتاح منتدى الاقتصاد العربي الذي بدأ أعماله أمس في العاصمة اللبنانية بيروت بحضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة انه في الوقت الذي يعاني وطننا العربي من تفاقم مديونيته الداخلية والخارجية والتي تجاوز حجمها ٥٦٠ مليار دولار فان الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية في الخارج تتراوح ما بين ٨٠٠ إلى ٢٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ حسب بيانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأضاف انه في الوقت الذي يبلغ حجم الاستثمارات العالمية نحو ٨٦٥ مليار دولار فان حصة وطننا العربي لا تتجاوز نسبتها ١ بالمائة فقط.

وأشار العطية إلى أن هناك صراعاً محتدماً بين الدول والتكتلات العالمية على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات وبالتالي فانه لا مناص من سعي الدول العربية التي تعاني من قحط استثماري دولي إلى الدخول في مضمار المنافسة على جذب رؤوس الاستثمارات الدولية من خلال تحقيق إصلاحات جذرية في بنيتها السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية وتنويع أوعيتها الاستثمارية وتسويق الفرص الاستثمارية فيها.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون في مداخلته أن قادة دول مجلس التعاون أدركوا حقيقة الأوضاع التي تعاني منها امتنا العربية وطبيعة التحديات والتحولات التي يشهدها العالم فعملوا على تعزيز تكامل دولهم من خلال أطار تكاملي تعاوني يحقق أهداف التنمية المنشودة والاستقرار لشعوبهم فكان ميلاد مجلس التعاون الذي أعلن عنه في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١ م ليكون هذا التاريخ بداية لانطلاقة حقيقية للتنمية الشاملة لمنطقة دول مجلس التعاون.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية انه إذا كانت منطقة دول مجلس التعاون تشهد حالة من الازدهار الاقتصادي والمالي بفعل الوفرة المالية فان مناطق أخرى من وطننا العربي تواجه ظروف صعبة الأمر الذي يتطلب الاستفادة من الفرص المالية والاستثمارية المتوافرة وأوضح أن تحقيق ذلك مرهون بمدى توفر بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة وتتسم بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لتسهم هذه الوفرة المالية في خدمة الاقتصاد العربي.

البحرين تصدر 80 مليون كيلوجرام من منتجاتها البحرية

المنامة / وكالات :

دأبت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية وبتوجيهات سمو الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة رئيس الهيئة العامة بالعمل بصورة جادة ومستمرة لتطوير العمل البيئي منذ إنشائها عام ٢٠٠٣ إلى هذا العام، حيث شهد العام ٢٠٠٦ العديد من الفعاليات واعتبر المراقبون هذا العام من الأعوام المتميزة للعمل البيئي من خلال الكثير من الفعاليات والأنشطة والإنجازات التي تمت. وقد كشف التقرير الصادر حديثا عن العام ٢٠٠٦ عن ضبط ١٤٥ مخالفة، مخالفتان منها لشفط الرمال من السفن الكبيرة و٣٢ مخالفة استخدام شباك الصيد و٦ مخالفات لوجود عمالة أجنبية ليست تحت كفالة صاحب السفينة و١٣ حالة انتهاء رخصة صيد و٤ حالات الإبحار للصيد من دون ترخيص و٥ مخالفات لصيد صغار الروبيان و٤ مخالفات لصيد الروبيان في منطقة ممنوعة. كما كشف التقرير عن أن صادرات المملكة من المنتجات البحرية الطازجة والمجمدة الى عدد من الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا بلغت ٨٠ مليونا و٣٣٢ ألفا و٢٨٢ كيلوجراما حيث بلغت الزيادة في الصادرات مقارنة بالعام ٢٠٠٥ حوالي ١١٪ . من ناحية أخرى تم تجديد ما لا يقل عن ٨٦٨ رخصة صيد أسماك ونحو ٣١٣ رخصة صيد روبيان بالإضافة إلى إصدار ١٤٢٧ طلبا للعمالة الممنوحة للصيادين. وقد أشارت الإحصائيات إلى ارتـفـاع في الـصـادرات من الاصبعيات الحية من نوع قرقفان والسبيطي والـهـامـور ارتـفـاعـا ملحوظا في عام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٥. فقد بلغ عدد الإصبعيات المصدرة حوالي ٣ ملايين و٥٩٩ ألفا و٥٥٨ إصبعية وتزن حوالي ٦٥٣٨ كيلو جراما. كما بلغ إجمالي كميات الروبيان المصدرة مليونا و١٣٥ ألفا و١٣٥ كيلوجراما والكميات الطازجة ٣١١٥ كيلوجراما وإجمالي كميات الحبار (الخثاق) المصدرة بلغت نحو مليون و٢٧٥ ألفاً و٤٨٢ كيلوجراما، أما كمية إجمالي سرطان البحر (القبقب) المصدرة فقد بلغت حوالي ٥,٣ ملايين كيلوجرام. فقد قامت الإدارة العامة لحماية الثروة البحرية بتطوير وحدة التسجيل والترخيص بإدارة الموارد السمكية وذلك بتحديث نظام إصدار الرخص عن طريق توفير نظام إلكتروني في مطلع عام ٢٠٠٧، وقد شهدت أعمال أخرى تم تجديد ما لا يقل عن ٨٦٨ رخصة صيد أسماك ونحو ٣١٣ رخصة صيد روبيان بالإضافة إلى إصدار ١٤٢٧ طلبا للعمالة الممنوحة للصيادين. ولقد شهد عام ٢٠٠٦ الكشف عن عدد كبير (١٤٥) من المخالفات والتي يمكن تلخيصها في: ١– مخالفتان عن شفط الرمال للسفن الكبيرة. ٢– ٣٢ حالة عن مصادرة شباك الصيد (نايلون عدد ٨١٨ قطعة). ٣– ٦ حالات وجود عمالة أجنبية ليست تحت كفالة صاحب السفينة. ٤–١٣ حالة انتهاء رخصة صيد إدارة الموارد السمكية. ٥– ٤ حالات الإبحار لصيد ولا يملكون ترخيص من الإدارة. ٦– ٥ مخالفات صيد صغار الأسماك. ٧– ٤ مخالفات صيد الروبيان في منطقة ممنوعة. وقامت الإدارة العامة لحماية الثروة البحرية كذلك بمنح تراخيص لتصدير منتجات الأسماك إلى عدد من الدول العربية وشرق آسيا وغربها، حيث بلغت صادرات المنتجات البحرية الطازجة والمجمدة لسنة ٢٠٠٦ حوالي ٨٠٣٣٢٢٨٢ كيلوجراما، وهذا يعني زيادة في الصادرات البحرية بنسبة تقدر بحوالي ١١٪ مقارنة بالعام الماضي .٢٠٠٥ وقد أشارت الإحصائيات إلى أنه قد ارتفعت الصادرات من الاصبعيات الحية من نوع قرقفان والسبيطي والهامور ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام .٢٠٠٥ فقد بلغ عدد الإصبعيات المصدرة حوالي ٣٥٩٩٥٥٨ إصبعية وتزن حوالي ٦٥٣٨ كيلو جراما، بالإضافة إلى أن إجمالي كميات الروبيان المصدرة بلغت حوالي ١١٣٥١٣٥ كيلوجراما والكميات الطازجة ٣١١٥ كيلوجراما، وإجمالي كميات الحبار (الخثاق) المصدرة بلغت نحو ١٢٧٥٤٨٢ كيلوجراما، أما إجمالي كمية سرطان البحر (القبقب) المصدرة فقد بلغت حوالي ٣٦٣٢٧١٥ كيلو جراما. ومن ناحية ثانية فقد أنهى المركز الوطني للاستزراع البحري بالإدارة العامة لحماية الثروة البحرية موسما آخر بنجاح في عام ٢٠٠٦ بإنتاج صغار الأسماك حيث تم إنتاج حوالي ٣ ملايين من صغار سمك (السيبريم الأوربي) وحوالي ٦٠٠ ألف إصبعية من سمك (السبيطي) و١٠٠ ألف من سمك (الهـامـور)، وقـد تم اسـتـخـدام الأسماك المنتجة في عدة مجالات، فقد تم إرسـال عدد كبير منها إلى دول المنطقة للمساهمة في مشاريع الاستزراع التي تحاول تلك الدول القيام بها وتم استخدام جزء منها للتـجـارب، كما تم تـزويـد بعض الشركات الصناعية المحلية بكميات منها ضمن المساهمة في تطوير هذا المشروع في القطاع الصناعي. كما قام قسم تطوير الموارد السمكية بـالإنـجـازات التالية خـلال العام ٢٠٠٦: دراسة العوامل الفيزيائية والكيميائية للمياه المستخدمة للاستزراع بشكل دوري ودراسة أولـيـة لتصميم وإنـتـاج الشعاب الاصطناعية وتكلفتها الاقتصادية وآثـارهـا الجانبية المحتملة على البيئة البحرية والمساهمة في نشر الـوعـي البيئي لـدى الطلبة من مختلف المراحل الدراسية وذلك باستقبالهم لشرح أهمية ودور الاسـتـزراع في إنـعـاش المخـزون السمكي الى جانب القيام بدراسة أولية عن البيئات البحرية المجاورة لرأس حيان. وقد قام قسم التقويم البيئي بـالإدارة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية بدراسة ١٨١ مشروعا تنمويا وصناعيا، وتم الترخيص لحوالي ١٦١ منها بينما رفضت ٤ مشاريع، ومـازال ١٦ مشروعا منها قيد الدراسة وحـوالي ١٢ مـشـروعـا يخضع للدراسة المتكاملة لتقويم الآثار البيئية المحتملة. ومن ناحية أخرى فقد تم استلام خطة توفيق الأوضاع لثلاثة شركات وهي (شركة نفط الـبـحـريـن) و(شـركـة ألمـنـيـوم البحرين) و(الخليج للاستثمار الصناعي) ويتم حاليا العمل على توفيق الأوضـاع لكل من شركتي نفط البحرين وألمنيوم البحرين، أمـا الشركة الثالثة فهي في طور الدراسة. كما تم الانتهاء من طباعة الإستراتيجية الوطنية للبيئة بعد أن وافـق عليها مجلس الـوزراء المـوقـر وفـق قـراره رقـم (٠٢ – ١٩٠٢) الـصـادر بجلسته رقم (١٩٠٢) المنعقدة في ٨ أكتوبر ٢٠٠٦. وتمكن قسم الرصد البيئي لوحدة جـودة الـهـواء من تدشين خمس محطات لرصد جودة الهواء وقد وزعت في المحافظات الخمس، ولقد بـدأ القسم إصـدار تقارير شهرية لمجلس الوزراء وللصحافة تـوضـح خـلالـه مـتـوسـط القيم والقراءات العظمى إلى جانب عدد التجاوزات في المحافظات الخمس، كما قامت وحدة جودة المياه بإنزال محطة لرصد جودة مياه البحر في الساحل الشرقي من مملكة البحرين يتم من خلالها قياس عناصر عديدة منها الأكسجين الذائب والملوحة وحـرارة المياه والتيار والأمـواج ومـا إلى ذلـك. وفي مجـال التنوع الإحـيـائي تم الانـتـهـاء من إعـداد التقرير الوطني الأول وقد اشتمل على وصف حالة التنوع الإحيائي في مملكة البحرين مع المحميات والبيئات الطبيعية. كما تم الانتهاء مـن إنـجـاز النسخة الأولـيـة من مشروع النظام المتكامل للمعلومات الجغرافية الخاصة بالبيئة البحرية المزمع استخدامه وسيلة للتخطيط، وتسهيل اتخاذ القرار فيما يختص بـإدارة البيئة الساحلية والبيئة البحرية من قبل الجهات المعنية بالمملكة. وخلال عام ٢٠٠٦ قامت إدارة الرقابة البيئية بترخيص ومـراقـبـة الأنـشـطـة الصناعية والـخـدمـيـة لـلـتـأكـد مـن تنفيذ الاشتراطات المتعلقة بحماية بيئة العمل والبيئة الخارجية، حيث تمت دِراسة ترخيص لحوالي ٨٤٣ نشاطا خدميا، وتمت زيارة ٥٨٢٥ مؤسسة خدمية وصناعية وتمت تحرير ١٩٥ إخطارا للمؤسسات المخالفة، فيما تم تنبيه وتوصية العديد من المؤسسات الأخرى لتصحيح وضعها البيئي، أما بشأن استيراد وترخيص المواد المشعة فقد تم ترخيص ٢١ مـادة مشعة للاستخدام الصناعي و٢٣٣ مادة مشعة للتشخيص والعلاج الطبي، وإعـادة تصدير ١٨ مـادة مشعة على شكل مخلفات إلى خارج المملكة. وللتحكم في سلامة البيئة البحرية تسلمت الإدارة ما لا يقل عن ١٦٢ تقريرا لمعامل غسل الرمال للتأكد ولمتابعة نتائج تحليل مجموع المواد الصلبة العالقة في المياه المصرفة إلى البيئة البـحـريـة مـن تلك المعامل حيث أن معظمها تقع ضمن المقياس البيئي واتخذت إجـراءات رادعة ضد المخالفين. أما برامج الرقابة على التلوث من المصدر فـإن الإدارة تقوم باستلام تقارير نصف سنوية بشأن الصرف الصناعي للبيئة البحرية والإنبعاثات الجوية حسب القرار الـوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، كما تتم الـرقـابـة عـلـى عمليات تمرير المـلـوثـات الـهـوائـيـة مـن دون معالجة للشركات الكبرى ولم تسجل سوى ٢١ حالة في عام ٢٠٠٦ تمت معالجتها. وخلال بـرامـج الـتـحـكـم في الـنـفـايـات الـصـنـاعـيـة الـخـطـرة وشبه الخطرة فإنه تم التخلص من حوالي ١١١٦٣,٨٩ مترا مكعبا في موقع حفيرة للنفايات الصناعية الـخـطـرة وشـبـة الـخـطـرة، والترخيص للتخلص مما لا يقل عـن ١,٩٤,٢٦٧ جـالـونـا من المخلفات السائلة غير الخطرة وبعض المخلفات الصلبة الأخرى في موقع عسكر التابع لشؤون الـبـلـديـات. بـالإضـافـة إلى أن الإدارة قامت بمعالجة وتصدير حـوالي ١٣٥٣٠,٢٢ طـنـا من الزيوت المستعملة والناتجة من ورش العمل والكراجات وما شابه ذلك خلال عام ٢٠٠٦، كما يجرى حاليا مسح على نطاق محافظات المملكة للتحكم في هذا النوع من النفايات في إطار قرار الـزيـوت لـعـام .٢٠٠٥ وخـلال مراقبة مياه الصرف الصناعي ومصانع غسل الرمال تم جمع ١٤ عينة من المنشآت الصناعية وإجـراء ما يقارب ٤٢٠ تحليلا مختـلـفـا عـلـيـهـا خـلال الـعـام المنصرم، كما تم جمع ٢٧٢ عينة من مصانع غسل الرمال. ومن جانب آخر قامت إدارة العلاقات العامة والإعلام البيئي خلال عام ٢٠٠٦ بالعمل على تطوير العمل البيئي من خلال نشر التوعية بين العديد من شرائح المجتمع، فمن خلال اليوم الوطني (المرآة والبيئة) قامت الإدارة بالعمل على إعـادة تـأهـيـل الـرائـدات الاجـتـمـاعـيـات وتـحـويـلـهـن إلى رائدات بيئيات يخدمن البيئة وينشرن التوعية البيئية بين ربات الأسر، بالإضافة إلى إقامة ورشـة عمل لـلإعـلامـيـين تحت عـنـوان (الـبـيـئـة في عـيـون الإعلاميين) وكذلك محاضرة بـيـئـيـة في جـمـعـيـة الـصـداقـة للمكفوفين، وكان من ضمن خطة عمل الإدارة دراسـة مناهج مرحلة رياض الأطفال والمشاركة في ورشة العمل الخاصة برياض الأطـفـال الـتـي أقامتها وزارة التربية والتعليم. ومن ناحية ثانية قامت الإدارة بالتوعية من خـلال وسائل الإعـلام المختلفة والتي منها الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، كما نال طلبة المدارس الخاصة والعامة النـصـيـب الأكـبـر في عمليات التوعية وذلـك من خـلال أسر المدارس الصديقة للبيئة وزيارة الصف البيئي وإلقاء العديد من المـحـاضـرات والـتـواصـل عبر الكثير من الوسائل الإعلامية الأخرى.

شركة "فيتول" العالمية للبترول تشتري حصصا بمصفاة الفجيرة الإماراتية

الفجيرة / وام :

وقعت حكومة الفجيرة ممثلة في شركة الفجيرة للبترول ومجموعة شركات فيتول العالمية على شراء الثانية معظم الحصص في " شركة الفجيرة ريفاينري ليمتد" وهي مصفاة الفجيرة للبترول.

جـاء ذلـك خـلال لقاء صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة بقصر سموه بالمضب الليلة الماضية للسيد ايـان تايلور رئيس مجموعة شركات فيتول .

وعبر رئيس مجموعة فيتول عن رغبة الشركة بـالـعـمـل مـع حكـومـة الفجيرة في تفعيل دور إمارة الفجيرة الاستراتيجي في أسواق الطاقة المحلية والعالمية.

وتعتبر مصفاة الفجيرة لتكرير البترول الوحيدة على الساحل الشرقي لدولة الإمـارات حيث تتمتع بالموقع الاستراتيجي المميز لإمـارة الفجيرة خـارج مضيق هرمز وعلى البحار المفتوحة اضافة الى قربها من ميناء الفجيرة.

وقد أقيمت المصفاة على أرض واسعة تسمح بالتوسعات المستقبلية للمشروع ويتكون من وحدتين بطاقة إجمالية تقدر بنحو ٨٢ الف برميل يوميا حيث تقدر الأولى بنحو ٥٠ ألف برميل يوميا وأخرى بطاقة ٣٢ ألف برميل يوميا .

ويشـمـل المشـروع وحـــــدات تحت الـضـغـط المنخفض ومحـطـات لـتـولـيـد الـطـاقـة الكهربائية ومستودعات للتخزين النفط باجمالي ٤٦٠ ألـــف مـتـر مكـعـب وتحـظـى المـصـفـاة بالتسهيلات والخدمات والإمكانيات الحديثة لميناء الفجيرة والتي تشمل ٣ أرصفة بحرية بطول ٨٤٠ مترا ورافعات لتحميل وتفريغ المواد البترولية تبلغ ٢٠ جهازا .

فيما ينفذ ميناء الفجيرة حاليا مشاريع توسعات جديدة تشمل تشييد ١٦ رصيفا بحريا يتم تشغيلها من خلال ٥٦ ذراعا وأحدث معدات مناولة المواد البترولية إضافة لتواجد مجموعة كبيرة من سفن الخدمات لتمويل وتزويد الناقلات بمواد النفط المختلفة.

ارتفاع احتياطي السعودية من النقد الأجنبي لأعلى مستوى

الرياض / وكالات :

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي أن احتياطيها من النقد الأجنبي ارتفع خلال مارس الماضي إلى ٩٣٧ مليار ريال (نحو ٢٥٠ مليار دولار)، وهو أعلى مستوى للأرصدة تسجله المملكة منذ ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

وتمثل احتياطيات مؤسسة النقد الأموال الحكومية وشبه الحكومية التي تستثمرها المؤسسة نيابة عن الدولة.

وقالت المؤسسة إن احتياطي النقد ارتفع أكثر من ٣٠ مليار ريال خلال الشهر الماضي، علما بأنه وصل في نهاية العام الماضي إلى ٨٨٤,٣ مليار ريال. وعزز انخفاض الدين العام للحكومة من تراكم الاحتياطي، وهو أمر سيمكن الدولة من الاستمرار في زيادة وتيرة الإنفاق على المشاريع.

ووفق تقرير أصدرته مجموعة سامبا المالية قبل عدة أشهر، فإن الأرصدة الأجنبية لمؤسسة النقد تكفي لتغطية واردات المملكة لفترة ٣٦ شهرا.

وشهدت الموجودات الأجنبية للحكومة تطورات لافتة منذ ٢٠٠١ حيث كانت ٢٢٤,٤ مليار ريال، ثم تراجعت عام ٢٠٠٢ إلى ١٩٧,٩ مليارا وزادت عام ٢٠٠٣ إلى ٢٧٢,٧ مليارا، ثم سجلت زيادة كبيرة عام ٢٠٠٤ وصولا إلى ٣٧٤,٨ مليارا. وفي العام ٢٠٠٥ قفزت إلى ٦١٩,٤ مليار ريال وحققت صعودا قويا في ٢٠٠٦ بوصولها ٨٨٤,٣ مليارا.

الطيران العماني يدشن محطته السابعة إلى الهند

لكناو /العمانية:

حطت أمس أولى رحلات الطيران العماني إلى مطار لكناو الدولي بالهند معلنة بذلك التدشين الرسمي لمحطة لكناو بواقع ثلاث رحلات في الأسبوع وذلك أيام السبت والاثنين والخميس ليبلغ عدد محطاته إلى الهند سبع مدن.

وضم وفد الطيران العماني في رحلة التدشين سعيد بن حمدون الحارثي رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات الطيران وعدد من المسئولين بالشركة.

وقال سعيد بن حمدون الحارثي ان محطة لكناو تعد المحطة السابعة للطيران العماني في الهند وهي جميعها رحلات مباشرة ما بين مسقط والمدن السبع ممباى ونيودلى وتشناى وترافيندرم وكوتشى وحيدر آباد ولكناو مشيرا إلى أن ذلك يأتي من اجل خدمة الجالية الهندية العاملة بالسلطنة بشكل خاص ودول مجلس التعاون بشكل عام من تلك المدن من خلال إتاحة الفرصة لهم للتنقل والتواصل مع ذويهم بكل سهولة ويسر.

وأضاف سعادته في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة تدشين محطة لكناو أن هذا التدشين جاء بعد مفاوضات بين سلطات الطيران المدني في كل من السلطنة وجمهورية الهند ثم تلتها عدة أمور تتعلق بالتأكد بالأمن والسلامة من خلال الاطلاع على المطار الذي يعد من المطارات الجيدة القادرة على استقبال الرحلات الدولية.

وردا على سؤال حول تأخر الطيران العماني في تدشين محطاته للهند الذي يعد من الأسواق المجدية للشركة أوضح سعادته أن التجهيز لإطلاق خطوط سفر مباشرة يحتاج للكثير من الأمور فبعد الحصول على الموافقة من حكومة البلد لتسيير الرحلات إليها تقوم الشركة ممثلة بمجلس الإدارة بعمل العديد من الدراسات لتجهيز الطائرات واطقمها وتدريبهم بشكل جيد في ظل التنافس الشديد الذي يشهده سوق الطيران لذا فان الشركة لا تستعجل الأمور بل تعمل بسياسة خطوة بخطوة.

وقد قام سعيد بن حمدون الحارثي رئيس مجلس إدارة الشركة بافتتاح مكتب الطيران العماني في مدينة لكناو الذي روعى فيه استخدام التقنية الحديثة في عملية الحجز والاستفسار عن الرحلات.

شركة "أرامكو" السعودية تعزز تطويرها لمنصات حفر آبار النفط

الرياض / وكالات :

تضع شركة أرامكو السعودية في هذه الأيام اللمسات الأخيرة على عملية إعادة تأهيل ناجحة لمنصة حفر أخرى لتعود إلى الخدمة من جديد منتصف العام الحالي باحثة عن البترول في الأراضي السعودية.

وتشغل الشركة حاليا نحو ١٢٠ منصة حفر في مواقع مختلفة داخل السعودية وتتنقل بها من موقع لآخر بعد إتمام الحفر للبدء في عملية حفر جديدة تنفيذا للخطط المرسومة لتوسيع الإنتاج السعودي من البترول.

وتعد منصة الحفر رقم ١٥٢ خامس منصة حفر قديمة كان قد تم الاستغناء عن خدماتها في فترة سابقة تعاد إلى الخدمة من جديد بعد تجهيزها بقطع الغيار والمعدات اللازمة لكي تؤدي عملها بشكل كامل.

وقد لجأت أرامكو السعودية إلى هذا الحل مستفيدة من خبرة منتسبيها في هذا المجال ليكون هذا التوجه جزءا من الحل للتعامل مع معطيات أسواق البترول الجديدة التي تكونت خصوصا عندما دخلت كل من الصين والهند بقوة إلى سوق استهلاك النفط، فاكتشف العالم بأنه في حاجة إلى الحصول على المزيد منه للمحافظة على توازن الأسواق واستمرار النمو الاقتصادي.